

النسبة الزراعية في أسعار التجزئة

بعض السلع الغذائية الزراعية

للدكتور شحاته السيد شحاته

مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية زراعة جامعة عين شمس

مقدمة

١ — سعر التجزئة :

يدفع المستهلك النهائي - أيًّا كان نوعه - ثمناً لأية سلعة يحصل عليها ، وهذا المُثُن يوزع بين مرحلتي إنتاج السلعة وتسويقيها إلى أن يتسلكها هذا المستهلك . ومرحلة التجزئة هي المرحلة النهاية التي تمر بها عادة السلعة الزراعية مثلاً في طريقها من المزرعة إلى المستهلك ، وما يدفعه الأخير ثمناً لها يسمى سعر التجزئة إذا تولى تاجر التجزئة بيعها لهذا المستهلك ، وسعر التجزئة هذا هو بمجموع السعر المزمع للسلعة مضافاً إليها تكاليف تسويقها جميعاً ويفترض في سعر التجزئة أن يكون أعلى سعر يدفع للسلعة ليسمح بتحمل المستهلك جميع تكاليف إنتاجها - طبيعياً - وكل تكاليف تسويقها بما تتضمنه من أجور ومرتبات وأرباح وغيرها .

ويتم الاقتصاديون الزراعيون بأنسبة الزراع فيما يدفعه المستهلك النهائي من أسعار للسلع الزراعية - خصوصاً الغذائية منها - في الأمكانة والأزمة المختلفة . ويعبّر عن هذه الأنسبة بنسبة السعر المزمع للسلعة إلى سعر التجزئة لها ، فيقال مثلاً : إن الزارع يأخذ ٤٠٪ أو ٥٠٪ من سعر التجزئة للسلعة . وقد يعبر عن نصيب الزارع بنسبة ما يأخذه من سعر التجزئة إلى ما تتصبه مرحلة تسويقها من هذا السعر ، فيقال مثلاً إن سعر التجزئة لسلعة ما يوزع بين الزارع ومرحلة تسويقها بنسبة ٢ إلى ٣ أو ١ إلى ١ بالترتيب . وفي كلتا الحالتين يجب ذكر أزمنة

وأمكنته النسب السابقة . وتحتختلف نسب أنصبة الزراع في أسعار التجزئة للسلع الزراعية باختلاف عوامل كثيرة أوردنا بعضها في مكان آخر من هذه الدراسة .

٢ - أغراض هذه الدراسة :

ترى هذه الدراسة بوصف خاص إلى الوقوف على تقديرات نسب توزيع أسعار التجزئة لبعض السلع الغذائية الزراعية بين مرحلتي إنتاج وتسويق هذه السلع ، تمهدأً لتجريء بعض توصيات تهدف إلى زيادة أنصبة الزراع في الأسعار التي يدفعها المستهلكون نظير الحصول على هذه السلع الغذائية . ويرجى من وراء هذه الدراسة بوجه عام الكشف عن بيانات يمكن الاسترشاد بها في إفاده كل من الوسطاء - الضروريين - وفريق المستهلكين بما يحقق بعض أهدافهم في هذا المضمار ، ويساعد على النهوض بالتسويق الزراعي في مصر .

ورغم النتائج التقديرية لهذه الدراسة فإنها تتضمن بيانات ذات أهمية خاصة لأفراد كل فريق يشترك في إنتاج وتسويق بعض السلع الغذائية الزراعية . فيهدف الزراع - كمتجرين - إلى الحصول على أكبر دخول ممكنة من تسويق الزروع التي يمتازون - بميزة أكبر - في إنتاجها أكثر من غيرها من المحاصالت المختلفة ، ويهدف الوسطاء إلى الحصول على أكبر صافي ربح يمكن . أما المستهلكون فيتطلعون إلى نظام تسويق يحقق لهم الحصول على كميات كافية من طعام وألياف جيدة النوع تشبع رغباتهم في الشكل والزمن والمكان ، مقابل تحملهم لأقل تكاليف ممكنة . ومن وجهة النظر العامة نأمل جميعاً أن تتحقق أكبر كفاية تسويقية ممكنة تقرن بتحسين في عمليات التسويق وتقليل في تكاليفه ما سمحت بذلك النواحي الفنية والاقتصادية للتسويق ، دراسة كهذه من شأنها الكشف عن خطوات هامة كوسائل فعالة لتحقيق بعض الأهداف التسويدية لكل من الفئات المذكورة ، ولكنها تمثل غالباً مع وجهة نظر الزراع من حيث التطلع إلى حصولهم على أكبر دخول ممكنة من اشتراكهم بالدور الذي قد يقولون به في الأداة التسويدية إلى جانب دورهم الهام في إنتاج هذه السلع بمزارعهم .

٣ — الصعوبات الإحصائية :

لدراسة أنصبة الزراع فيها يصرفه المستهلك على المحاصيل الوراعية لا بد للإحصائيات الدالة في البيانات الالزمه أن تكون دقيقة قدر الاستطاعة ، ولكن إحصائياتنا في مصر ما زالت تقص عن الاستفادة بها كراجح دقيقة في هذا السبيل ، فكثير من الإحصائيات عن تكاليف التسويق لا وجود لها والبعض الآخر منها — الذي يذاع بين وقت وآخر — ليس كافياً إن صحة وصفه بالدقه المطلوبة ، ومن ثم لا بد من الاتجاه إلى دراسات كهذه كلما أعزتنا بيانات إحصائية خاصة عن تسويق سلع معينة .

وتحتطلب ظروف القيام بمثل هذه الدراسة التسليم بصحه فروض معينة كالثقة ببعض المستجين والوسطاء كمصدر لما نوى إليه من بيانات تسويقية ، وكاعتبار أسعار الجملة المذكورة هنا ثابته نسيباً لقصر مدة الدراسة رغم ما نعرفه من أن أسعار الجملة أسرع تقلباً من الأسعار المزرعية وأسعار التجزئة . كما أن أسعار التجزئة تؤمن في دراستنا هذه إلى السائد منها لدى تجار التجزئة أكثر منه لدى الباعة الجائلين لغيل هذه الأسعار عند الآخرين إلى تعدد وانساع تغيراتها ارتفاعاً وهبوطاً لنفس السلم وفي نفس الزمان والمكان .

خطوات الدراسة

١ — جمع البيانات :

تسليلاً لكثير من الإجراءات الالزمه اختيار الجهة الشالية الشرقية لضاحية مصر الجديدة مكاناً للقيام بهذه الدراسة ، وجمعت البيانات المطلوبة بواسطة الاتصالات الشخصية بعض تجار التجزئة والباعة الجائلين ، ومن أمكن الوصول إليهم من تجار آخرين ومستجين ، وقد تم ذلك على النحو الآتي :

١ — بطريقة عشوائية وقع الاختيار على خمسة تجار تجزئة لكل مجموعة من السلع الواردة في هذه الدراسة وهي مجموعات: الخضر ، والفاكهه ، واللحوم ، والبن ، والبيض ، والعيش البلدى ، وأضيف خمسة من الباعة الجائلين

للمجموعات الخضر والفاكهة ، لما لها لاء الباعة من أهمية خاصة في توزيع أصناف الخضر وأنواع الفاكهة بصفة عامة . أولى أن الهيئة المشتركة في هذه الدراسة يتكون أفرادها من خمسة تجار تجزئة وخمسة من الباعة الجائلين لمجموعات الخضر والفاكهة وخمسة من القصاين وخمسة من تجار التجزئة لمجموعة اللبن والبيض والعيش البلدي .

٢ — مجموعة الخضر ممثلة هنا بتصنيع سلع ، وبمجموعات الفاكهة ممثلة ببيع سلع ، أما بمجموعة اللحوم فيتمثلها نوع واحد منها واقتصرت المجموعة الرابعة على اللبن ، والبيض ، والخبز البلدي . وقد اختيرت المجموعات المذكورة . وما تمثلها من سلع - تبعاً لدوام وجودها عند كل من التجار والأفراد الآخرين المشتركون في هذه الدراسة ، وتبعاً لاحتمال سيادتها كمواد غذائية لفائدة فريق المستهلكين في ذلك الوقت .

٣ — كانت مدة الدراسة أسبوعاً واحداً بدايته يوم الجمعة ١٥ يوليه ونهايته السبت ٢١ يوليه سنة ١٩٥٥ ، ورغم قصر هذه المدة فقد أمكن الاعتماد عليها في دراسة موجزة كهذه للدلالة على ميل أسعار التجزئة - بصفة عامة - إلى الاستقرار وقتاً طويلاً نسبياً ، وللدلالة على عدم ملاحظة وقوع السلع الغذائية الزراعية - بما فيها السلع الواردة في هذه الدراسة - تحت ضغط ظروف اقتصادية غير عادية خلال شهر يوليه الماضي على الأقل ، كما أن قصر المدة بهذا الحد سهل التحاليل الإحصائية وقلل من تأثيرات العناصر الزمنية في الأسعار المذكورة هنا .

٤ — روعي بقدر المستطاع مداومة المرور يومياً على محل التجزئة في مكان الدراسة لتتبع أخبار السوق خصوصاً فيما يختص بأسعار التجزئة . أما الأسعار المزرعية فدللت دراستها على أنها تقديرية وقدرت على ضوء آراء من استشروا من منتجين وتجار ، يضاف إلى ذلك ما هو معروف من معلومات خاصة بهذه الأسعار . وترى تلك الأسعار المزرعية إلى ما يقتضاه الوضع من أسعار لمنتجاتهم بالزراعة التي تدب سوق مصر الجديدة بالسلع المشار إليها في دراستنا هذه مع ملاحظة أن الفاكهة ترد إلى تلك السوق بوجه عام من مزارع أبي زعبل والمار الكبير ، وترتدى الخضر من بسوس وأبى العيط والخرقانية ، بينما يرد أكثر اللبن والبيض

من سرياقوس والأجل ، والوايل الكبير ، والقناطر الخيرية .

هـ — أستقيت أسعار الجملة من سبقت الإشارة إليهم من تجارت وأفراد آخرين ، وكانت تشير آرائهم - بوجه عام - إلى أسعار الجملة بروض الفرج ولدى بعض تجارت الجملة بالزيتون . وقد لوحظت اختلافات هامة في أسعار التجزئة بين تجارت التجزئة والباعة المتجولين أشرنا إليها في مكان آخر من هذه الدراسة .

النتائج واللاحظات :

١ — يتضمن المجدول رقم ١ ثلاثة أسعار لكل سلعة هي : السعر المزروع ، وسعر الجملة ، وسعر التجزئة ، وقد أمكن الحصول بواسطة هذه الأسعار على النسبة المئوية لأنسبة الزراع وفروق التجزئة وبقية التكاليف التسويقية للسلع الموضحة بالجدول المذكور . وتتلخص الطريقة العادلة لتوزيع ما يدفعه المستهلك ثمناً سلعة ما في بيان أنسبة مستويات تسويق السلعة بالنسبة لسعر تجزئتها ، ومن ثم أمكن حساب الأعددة ٥ و ٦ و ٧ بالجدول المشار إليه آنفاً . فالعمود الخامس يتضمن نسباً مئوية لنواتج قسمة الأسعار بالعمود الثاني على أسعار التجزئة بالعمود الرابع ، وبالعمود السادس نسب مئوية تمثل فروق التجزئة وهي نواتج قسمة الفروق بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة على الأسعار الأخيرة . وبطறح مجموع أرقام العمودين الخامس والسادس من مائة أمكن الحصول على النسبة المئوية بالعمود السابع ، وبالعمود الثامن حواصل جمع النسبة المئوية بالعمودين السادس والسابع . وللإشارة النسنية في السطح الممثل لكل من بمجموعى الحضر والقاكها حسب المتوسطان الحسايان لكل من النسب المئوية بالأعداد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ للمجموعتين المذكورتين ، وكتسبيل أكثر لتفصير المجدول نفسه حسب المتوسط الحسابي أيضاً بنفس الأعدمة لمجموعة الحيز البلدي واللين والبيض .

٢ — لم تخل الدراسة من كثير من الملاحظات أهمها ما يلي :

١ — اختلفت أسعار التجزئة للسلع غير المسعرة عموماً بين بعض تجارت التجزئة وبعضهم الآخر ، كما اختلفت الأسعار المذكورة بين تجارت التجزئة من جانب وبين الباعة المتجولين من جانب آخر ، ولم تتجاوز اختلافات الأسعار

١٠٪ في الحالة الأولى ، وترأواحت الاختلافات في الحالة الثانية بين ٥ ، ٢٠٪ من أسعار التجزئة السائدة المبينة بالجدول للسلع المذكورة ، مع العلم بأن النسب المئوية المشار إليها ترمز - غالباً - إلى زيادة في الأسعار بين تجارة التجزئة وبعضهم بعضاً ولدى تجارة التجزئة عنها لدى السريحة بالترتيب .

٢ — يعتمد السريحة - أكثر من تجارة التجزئة - على المساومة مع المشتري لتحديد سعر السلعة غير المسورة ، وتبعداً لقدرة المشتري على تلك المساومة يحدد مقدار انحراف سعر التجزئة في هذه الحالة عن السعر السائد في السوق وقائم . وفي غالبية الأحيان يبيع السريحة ما لديهم من سلع بأسعار تقل عنها لدى تجارة التجزئة لنفس السلع ، لقلة التكاليف وقلة جودة السلع نسبياً لدى هؤلاء الباعة .

٣ — يشعر تجارة التجزئة إذن بخطورة منافسة الباعة المتجولين لهم خصوصاً في تجارة الحضر والفاكهة للاتساع النسبي في نطاق هذه التجارة ، ولاهتمم الغالبية العظمى من المستهلكين بالكمية دون النوع . ويقل اهتمام تجارة التجزئة بمنافسة الباعة لهم في توزيع اللبن والميضم نظراً لاعتقاد المستهلك بأن الأولين أكثر حفاظة على نظافة اللبن وجودة البيض وسلامته أكثر من الآخرين .

الجدول رقم ١ — تقديرات أنسبة الزراع

من ١٥ — ٢١ يوليه سنة ١٩٥٥

السلعة	السعر المزرعى للوحدة	سعر الجملة للوحدة	سعر التجزئة للوحدة
عنب (نبات)	٤٠	٦٠	٧٠ ملليم
مانجو	٢٠	٣٥	٤٠ للآقة
موز	٦٠	٩٠	١٠٠ للآقة
برقوق	١٤٠	٢٠٠	٢٣٠ للآقة
ثمرى	٢٠٠	٣٠٠	٣٥٠ للآقة
تين برشوى	٥٠	٧٠	٨٠ للآقة
تين شوكى	١٥	٣	٢,٥ للشمرة

المتوسط الحسابي لمجموعة الفاكهة

البيض	البن	خبيز بلدى
٦	١٢	٣ ملليم
٦,٧ للبيضة	١٥ للرطل	٤,٥ للرغيف

المتوسط الحسابي للمجموع

ليمون	ثوم	خيار	بصل	طماطم	بازنجان	بطاطس	بطيخ نفس
٩٥ للرطل	١٠ للآقة	١٢ للآقة	٢,٥ للرطل	٥ للرطل	٥,٥ للرطل	٢٠ للآقة	١٢ للآقة
١٢٥ للرطل	١١٠ للآقة	١٨ للآقة	٤ للرطل	٩ للرطل	٩ للرطل	٣٠ للآقة	٢٨ للآقة
٢٠ للآقة	٣٣ للرطل	٣ للرطل	٤ للرطل	٥ للرطل	٥ للرطل	١٠ للآقة	١٠ للآقة
٣٠ للآقة	١٠ للرطل	٨ للرطل	٨ للرطل	٥ للرطل	٥,٥ للرطل	١٠ للآقة	١٢ للآقة
١٠ للرطل	٢٠ للآقة	١٢ للآقة	١٢ للآقة	٥,٥ للرطل	٥,٥ للرطل	٢٠ للآقة	١٢ للآقة
١٣٠ للآقة	١٠٠ للآقة	١٠٠ للآقة	٨٠ للآقة	٥٠ للآقة	٥٠ للآقة	٣٠ للآقة	٣٠ للآقة

المتوسط الحسابي لمجموعة الخضر

المصدر: بعض المشغلين بإنتاج وتسويق السلع المبوبة بالجدول غالباً.

في أسعار تجزئة بعض السلع الغذائية الزراعية
(شمالي شرق) مصر الجديدة

نصيب الزارع	فرق التجزئة	بقية التكاليف التسويقية	جملة تكاليف التسويق
.٥٧	.١٤,٣	.٢٨,٧	.٤٣
.٥٠	.١٢,٥	.٣٧,٥	.٥٠
.٦٠	.١٠	.٣٠	.٤٠
.٦١	.١٣	.٢٦	.٣٩
.٥٧	.١٤,٣	.٢٨,٧	.٤٣
.٦٢,٥	.١٢,٥	.٢٥	.٣٧,٥
.٦٠	.٢٠	.٢٠	.٤٠
.٥٨,٢	.١٣,٨	.٢٨	.٤١,٨
.٦٠	.١٠	.٣٠	.٤٠
.٦٠	.٢٥	.١٥	.٤٠
.٨٠	.١٠,٧	.٩,٣	.٢٠
.٦٦,٧	.١٥,٢	.١٨,١	.٣٣,٣
.٧٦	.١٢	.١٢	.٢٤
.٦٠	.١٠	.٣٠	.٤٠
.٦٧	.٦,٧	.٢٦,٣	.٣٣
.٥٥	.١٠	.٣٥	.٤٥
.٥٠	.١٠	.٤٠	.٥٠
.٥٠	.٢٠	.٣٠	.٥٠
.٤٠	.١٠	.٤٥	.٥٥
.٥٠	.٢٠	.٢٥	.٤٥
.٥٠	.٤٠	.١٠	.٥٠
.٦٢	.٢٣	.١٥	.٣٨
.٥٤,٩	.١٦,٦	.٢٨,٥	.٤٥,١

مناقشة النتائج

١ - عرض وتحليل :

١ - يبدو واضحًا من الجدول رقم ١ إمكان ترتيب السلع المدروسة وبجموعاتها تبعاً لنسبة الزراع في يدفعه المستهلك النهائي من أثمان هذه السلع، فالترتيب التنازلي تأتي اللحوم - مثلث بالضأن - في المقدمة - ، إذ يأخذ الزارع نحو ٦٦,٧٪ من سعر تجزئتها ونحو ٥٨,٢٪ من الفاكهة و٥٤,٩٪ من الخضر ، بينما يأخذ الزارع من السلع منفردة نحو ٨٠٪ من سعر التجزئة للبيض ، و٦٧٪ تقريبًا في البطاطس ، في حين يأخذ من سعر التجزئة للبصل نحو ٤٥٪ وتعتبر هذه أقل نسبة يحصل عليها الزارع في نطاق هذه الدراسة . وقد أوردنا فيها بعد بعض أسباب اختلاف هذه السلع بالنسبة لأنسبة الزراع (النسبية) في أسعار تجزئتها .

٢ - كلما ارتفعت نسب أنسبة الزراع في أسعار تجزئية السلع قلت نسب ما يذهب من هذه الأسعار إلى مسوق السلع نفسها والعكس بالعكس ، فترتبت الجموعات السابقة إذن - تبعاً لنسبة التجزئة - عكس ترتيبها السابق في حالة ترتيبها تنازلياً ، فيخصص مرحلة التسويق نحو ٤٥,١٪ من سعر التجزئة لمجموعة الخضر ، ونحو ٤١,٨٪ في الفاكهة ونحو ٣٣,٣٪ في مجموعة الحبوب البلدي واللبن والبيض ، ونحو ٢٤٪ في حالة اللحم الضأن ، على أن نسب أنسبة التسويق المذكورة ليست كلها بالضرورة تكاليف تسويقية بالمعنى الاقتصادي ، بل قد تحوى تقديرات لعمليات تجهيزية تكتسبها السلعة في طريقها إلى المستهلك ويصعب معها تمييز هذه التكاليف التجهيزية عن التكاليف الحقيقة للسلعة خلال مرحلة تسويقها ، مع العلم بأن التكاليف الحقيقة للتسويق سلعة ليست بوجه عام بمجموع ما تتكلفه الوظائف التسويقية للسلعة وما يستولى عليه الوسطاء من أرباح ، وعلى قدر ما يلزم السلعة من خدمات ووظائف تسويقية تزيد أو تنقص التكاليف التسويقية لهذه السلعة في أغلب الأحيان ، كما أن وظيفتي النقل والخزن أكثر أهمية في تسويق المحاصيل الزراعية لأسباب منها كبر العلاقة بين أحجامها وقيمها نسبياً ،

ولأن الكثير منها سلع سريعة العطب على التوالي ، وتحتختلف على وجه عام تكاليف تسويق سلعة عن أخرى ، وقد تختلف تكاليف تسويق نفس السلعة بين وقت وأخر تبعاً لتغيرات معينة في ظروف إنتاجها وتسويتها .

٣ — ولصعوبة فصل أكثر عناصر تكاليف التسويق للسلع المذكورة نستعرض بما هو معروف من أن أهم عناصر تكاليف التسويق — بالنسبة للزارع كمنتج — هي مجموعة الأجور والمرتبات ، كما أن وظيفة التجزئة هي أكثر الوظائف التسويفية تكلفة في أحيان كثيرة^(١) . وجمل اعتقادنا هنا على الثانية ، وهي وظيفة التجزئة ، لعدم سهولة تقدير الأجور ، والمرتبات الداخلة في تسويق كل سلعة على حدة . ويتبين من الجدول رقم ١ أن تكاليف التجزئة كانت عالية بالنسبة للشوم وعادية بالنسبة للبن والليمون والخيار والملوخية والتين الشوكى ، فقد كانت بالترتيب نحو ٤٠٪ من سعر التجزئة و ٢٥٪ و ٢٣٪ و ٢٠٪ و ٢٠٪ . وقد يعلل ارتفاع نسب تكاليف التجزئة نسبياً في هذه السلع بسرعة عطب بعضها كالبن ، و تعرضها الآخر للذبول كالملوخية الخضراء أو الانكاش — بطول المدة — كالليمون وال الخيار ، فزيادة تبعاً لذلك تكاليف حفظها لدى تجار التجزئة ، كما أن الفموض النسبي في أنباء عرض وطلب بعض السلع كالتوم ييسر استغلال تاجر التجزئة للمستهلك فزيادة أرباحه تبعاً لذلك .

٤ — تنخفض نسب تكاليف ووظيفة التجزئة في مجموعة أخرى من السلع ، فكانت نحو ٧٪ من سعر التجزئة في البيض ، وحوالي ١٠٪ في كل من الموز والخنزير البلدى ، والبطيخ ، والبازنجان ، والطاطام ، والبصل ، ووصلت أقلها في البطاطس ، إذ كانت نحو ٦,٧٪ من سعر تجزئتها . وتدرجت بالنسبة لمجموعات السلع نسب تكاليف التجزئة من نحو ١٦,٦٪ لمجموعة الخضر إلى نحو ١٥,٢٪ لمجموعة الخنزير البلدى ، والبن ، والبيض ، ونحو ١٣,٨٪ لمجموعة الفاكهة ، و ١٢٪ في لحم الصان . وبالمثل قد يعلل هبوط تكاليف التجزئة — نسبياً — في هذه السلع الأخيرة بقلة ما يلزمها من خدمات تسويفية وعدم حاجتها لتكاليف

(١) تكاليف وظيفة التجزئة حوالي ٢٥٪ من سعر التجزئة (في المتوسط) .

كثيرة فيها يلزمها من وظائف تسوية قيمة مع قلة قابليتها للعطب — نسبياً أو تعرضها للذبول والتلف في صور أخرى .

٢ — تقييم الدراسة :

١ — تتعدد طرق ووسائل الوصول إلى أغراض هذه الدراسة بتنوع ما يناسبها من طرق البحث وخطواته وفروعه وشروطه . ولكل ميزاتها وعيوبها التي تقل أو تزيد — على افتراض — تبعاً لاختلاف ظروف عديدة تكتفى الدراسات والبحوث المختلفة . ومن أهم ميزات دراستنا هذه قصر مدتها وأثره في تسهيلها ، كما أن الاتصال الشخصي بالتجار وأفراد آخرين له ميزاته الواضحة . فبواسطته تتمكن السيطرة على العناصر الدالة في الدراسة وتوجيهه مزيد من الأسئلة ، كما يمكن معه الاتتفاع بعامل السرعة في الحصول على البيانات اللازمة ويسهله تقسيم هذه البيانات طبقاً لما تهدف إليه الدراسة من أغراض .

٢ — قد تؤخذ على هذه الدراسة عدة عيوب أهمها قصر المدة وضيق الميدان وأخطاء الاتصال الشخصي بصفة عامة ، فالمدة القصيرة تحول دون تمثيل الأسعار هنا تمثيلاً سلبياً ، كما يحول ضيق رقة الدراسة دون الحصول على بيانات دقيقة — نسبياً — كثيجة لعدم كثرة أو تعدد المشاهدات والملاحظات الدالة في الدراسة . ومن عيوب الاتصالات الشخصية جمع البيانات اللازمة عامل التأثير الشخصي وعدم دقة إجابات الكثيرين لسررهم في إعطائهم دون ترو وتفصيل تلمسهم في طرق أخرى جمع البيانات المطلوبة . ومع هذا فقد ساعد قصر المدة وضيق رقة الدراسة على تسهيل القيام بها والسرعة في إنجازها . ويمكن استبعاد ما ذكر من عيوب الاتصال الشخصي — نسبياً على الأقل — لتوفر الحيدة الشاملة وتسهيل المزور على التجار بقدر الاستطاعة ، مع التأني في الحصول على إجابات المترددين في هذه الدراسة ، كما أن اعتبار الدراسة تقديرية موجزة يقلل من أهمية العيوب السابقة وآثارها المشار إليها .

٣ — ويبدو من الجدول رقم ١ أن نسب أنواع الزراع في يدفعه المستملك النهائي من أسعار السلع المذكورة كثيراً ما تتفق — ارتفاعاً وهبوطاً — مع ما هو معروف

من اختلاف السلع - عموماً - في نسب ما يحصل عليه الزراع من أسعار تجزئتها ، فثلاً تزيد نسب أنصبة الزراع كلما قل مقدار الخدمات التسويقية الالزمة للسلع ، وكلما قل مقدار ما تتعرض له من تلف في طريقها إلى مستهلكها . وتساعد هذه المبادئ التسويقية على تفسير الارتفاع النسبي بأنسبة الزراع في أسعار تجزئتها بعض السلع بالجدول رقم ١ كالبيض والبطاطس ، إذ اخذ الزراع نحو ٨٠٪ و ٦٧٪ من سعرى التجزئة بالترتيب . فيمكن القول - قياساً على ما سبق - بأن تأثير هذه الدراسة ليست بعيدة عن الواقع ، ومن ثم يمكن الاطمئنان نسبياً إلى تأثيرها كدراسة موجزة ترمي بها إلى تنمية الأذهان إلى ماتهدف إليه من أغراض سبقت الإشارة إليها .

مناقشة عامة

١ - تتولى هذه المناقشة تيسير الإمام بأهم مدلولات هذه الدراسة ، ونبذتها بالحديث عن التكاليف الكلية للتسويق . فهى بوجه عام الفرق بين السعر المزدوج للسلعة والسعر النهائي الذى يدفعه المستهلك النهائي نظير حصوله على هذه السلعة ، ويوزع - كما سبق القول - هذا السعر الأخير بين مرحلتي إنتاج السلعة نفسها وتسويقيها . فيتضمن من الجدول رقم ١ أن أنصبة الزراع زادت نسبياً عن أنصبة التسويق في خمس عشرة سلعة ، وتساوت معها في أربع سلع ، وقلت عنها في سلعة واحدة هي البصل . وتتنوع نسب أنصبة الزراع وأنصبة مراحل نسويق السلع الزراعية على وجه عام بتعدد و مدى تأثير عوامل خاصة بتلك السلع غالباً . ومثلها مدى قابلية السلعة للطبع أو تعرضها للانكماش والتلف أثناء تسويقيها ، وكموسيمية ظروف إنتاجها وتسويقيها وطريقة يعيشها والعلاقة بين كيانتها وقيمتها وما يلزمها من خدمات تسويقية قبل وصولها للمستهلك . وتحتختلف نسب الأنصبة المذكورة أيضاً تبعاً لعوامل (عناصر) سعرية price factors كالتغيرات في المستوى العام للأسعار ، وكتغيرات في أسعار سلع فردية ، وطبيعة هذه التغيرات السعرية من حيث كونها إلى أعلى أو إلى أسفل ثقائمة أو تدريجية .

٢ - وبمقارنته نسب أنصبة المنتج في الجدول رقم ١ لبعض السلع بمثيلاتها

في الولايات المتحدة الأمريكية بالجدول رقم ٢ تبين لنا أن الأولى تزيد عن الثانية أي أي نصف التسويق في هذه السلع أعلى نسبياً في الولايات المتحدة منها في مصر إذا خفينا — قدر الإمكان — من آثار اختلافات أزمنة وأمكنة النسب المقارنة ، فينـ، كبير من التكاليف التسويقية أجور حضرية Urban Wages ومرتبات لاتخرج عن كونها أسعاراً (مدارة) Administered prices تتغير ببطء ، كما أن النسب المئوية بالجدول رقم ٢ ما زالت تعبر غالباً عن الظروف الأمريكية في هذا المضمار ، ومن ثم لا يأس بمقارنة النسب المتباينة في الجدولين رقمي ١ ، ٢ .

الجدول رقم ٢ — نسب النسبة الزراعي في أسعار التجزئة لبعض السلع الفدائية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٠

السلعة	النسبة المئوية لنصيب الزارع
البصل	٪ .٧٠
اللبن	٪ .٥٨
البطاطس	٪ .٤٥
لحم الضأن	٪ .٦٤
الجزر الأبيض	٪ .٤٦
البيض	٪ .٢٧

المصدر : مذكرة رونيـو — جامعة كورنيل سنة ١٩٥١ .

٣ — ارتفاع التكاليف التسويقية ليس دائماً دليلاً انحطاط الكفاية التسويقية بل كثيراً ما يعتبر دليلاً ارتفاع المستوى المعيشي للشعب ، فالارتفاع النسبي في تكاليف التسويق بالولايات المتحدة الأمريكية يعكس غالباً عوامل ثلاثة هي : (أولاً) ارتفاع الطلب على السلعة — على مدار السنة — مع الاستقرار النسبي في عرضها بنفس المدة ، (وثانياً) زيادة الخدمات التي يتطلبها المستهلك في السلعة المسوقة ، (وثالثاً) بعد أمكانية الإنتاج عن أمكانية الاستهلاك مع ارتفاع نسبي

في الأجور والمرتبات كأهم عنصر تكلفة في تكاليف التسويق بصفة عامة . وعلى العكس منا سبق نصارح أنفسنا بأن الهبوط النسبي في تكاليف التسويق الزراعي في مصر يعكس عددة عوامل تشير إلى الهبوط النسبي في مستوى المعيشة . ويأتي في مقدمة هذه العوامل ضعف الطلب على المواد الغذائية — في بعض السلع على الأقل — وقلة الخدمات التسويقية التي تلزم السلعة والهبوط النسبي في الأجور والمرتبات الداخلة في تكاليف تسويق السلع الزراعية .

٤ — تعتبر تكاليف تسويق بعض السلع الزراعية الغذائية المصرية عالية نسبياً دون مبرر اقتصادي لذلك . فيأخذ المتجه نحو ٨٠٪ من سعر التجزئة للبيض ، ونحو ٦٠٪ في كل من اللبن واللحىن البلدى في حين أن المسافة قصيرة نسبياً بين مناطق الإنتاج وأمكنة الاستهلاك ولا يحصل المستهلكون على خدمات تسويقية ممتازة بهذه السلع . كما أن الأجور والمرتبات لسوق السلع هابطة نسبياً ويسود جو من عدم الامتنان إلى جودة البيض أو نظافة الألبان أو نقاوة اللحىن البلدى . وفي نفس الوقت لا تعكس أنصبة الزراع المترفعه نسبياً زيادة في أرباح التجارين ، بل أغلب الفتن أنها تعكس زيادة نسبية في تكاليف الإنتاج الزراعي . وبهذا ننس الصعوبات الفنية التي لا بد من مواجهتها — في العهد الجديد — ضمن أساليب الهوض بالتسويق الزراعي في مصر .

غير المسورة ، وتجد أيضا عيوب تسويقية أخرى — لم تكشف عنها هذه الدراسة — كعدم توحيد أوزان بعض السلع الزراعية ، وكقصور إجراءات المحافظة على خواص بعض السلع أثناء تسويقها ، وعدم الحد من استمرار اهتمام سواد المستملكون الأعظم بكثيات بعض السلع الغذائية دون جودتها إلى غير ذلك من عيوب تعكس نوعا آخر من مشكلاتنا التسويقية لا بد من التوصل إلى حلول مجدية لها كي يتحقق نظام تسويق يتحقق معه النفع بجميع من يخوضون السوق عامة وللزارع خاصة .

الخلاصة والتوصيات

نخلص من هذه الدراسة الموجزة بعدة بيانات أهمها :

١ — تزيد نسب أنصبة الزراع في أسعار التجزئة لكل من البيض واللحوم الصافى والبطاطس عنها في السلع الأخرى الواردة بهذه الدراسة . ويمكن القول على وجه عام بأن الزارع المصرى يأخذ من أسعار التجزئة نصيبا أعلى في اللحوم عنه في الحبوب البلدى واللبن والبيض مجتمعة ، تليها في هذا المضمار مجموعة الفاكهة وأقلها مجموعة الخضر . وليس معنى هذا أن السلع أو المجموعات المذكورة ترتب بعها لرتبها للستجين نفس الترتيب السابق .

٢ — رغم المبوط النسبي في تكاليف تسويق كثير من السلع الزراعية المصرية - بمقارتها بالظروف الأمريكية - تعتبر التكاليف التسويقية عالية نسبياً لبعض السلع الزراعية المصرية دون مبررات اقتصادية . ومن أمثلة الحالة الأخيرة اللبن والبيض والحبوب البلدى ، لأنها مازالت تفتقر إلى النظافة والجودة والنقاوة بالترتيب .

٣ — يعتبر تجارة تجزئة الخضر والفاكهة الباعة المتجولين منافسين خطرين لهم ، ونقل أهميتهم كمنافسين لتجارة تجزئة اللبن والبيض ، إلا أن تجارة التجزئة في الحالتين - أقدر نسبياً على توفير السلع الممتازة عامة والمحافظة على نظافة اللبن وسلامة البيض بوجه خاص .

٤ — مازالت أسعار الجملة تتأثر بما لبعض تجارها من نفوذ شخصي ومال

بالنسبة للسلع غير المسعرة . وفي هذا ما يدعو بطبيعة الحال إلى استغلالهم للكثير من المتاجرين والوسطاء والمستهلكين .

٥ - تتعدد عيوب التسويق الزراعي في مصر ، فبعضها واضح معروف وبعضها غامض غير ملحوظ . ومن أمثلة النوع الأول عدم توحيد الأوزان بالنسبة لبعض السلع الزراعية ، وعدم الإبقاء على خواص أصناف وأنواع خاصة من السلع خلال تسويفها .

وَتَوْسِيْعِي إِلَيْنَا تَلَكَ الْخَلاصَةُ الْمُوجَزَةُ بِتَوْسِيْعَاتٍ نُورِدُ أَهْمَانِها فِيهَا يَيلِ :

١ - زيادة نسبأ نسبة الزراع في أسعار التجزئة للسلع الزراعية المصرية
بما ي العمل على تحسين ظروف إنتاجها بالزراعة . ويطلب ذلك الاهتمام بعده عوامل
هذا آثارها الفعلة في تلك الظروف كمدى كفاية العمل بالزراعة ، و اختيار وربط
العمل المزراعي و اختيار الأسواق مثلاً .

٢ - زيادة نسبة الزراع أيضاً بإجراءات تسويقية كالعمل على تقليل التكاليف التسويقية ، وتحسين الأسعار بالنسبة للسلع الزراعية . ومن الوسائل الكسفية بتقليل تكاليف التسويق استبعاد الوسطاء غير الضروريين واستبعاد أو تقليل الخدمات التسويقية وتحسين أساليب أداء الوظائف التسويقية كالخزن والنقل والتعبئة - لتحقق أغراضها الأساسية على أكمل وجه . ومن الوسائل الهامة لتحسين الأسعار العناية بالتدريج والتعبئة والعمل على تحسين الطلب على السلع بالدعائية لها أحياناً، وغزو أسواق جديدة أحياناً أخرى، وتنويع أشكال السلعة في حالات عديدة .

٣ - اتجاه الزراع - قدر الإمكان - إلى إنتاج سلع زراعية تمتاز نسبياً بقلة حاجتها إلى الخدمات التسويقية - أثناء تسويقها - وقلة تكاليف إنتاجها بالزراعة . والعبرة في ذلك أيضاً بمدى مردودة الطلب على هذه السلع ، وعدد مرات إنتاجها على مدار السنة .

٤ - الحد من نفوذ تجار الجملة بزيادة إشراف الحكومة على الأسواق ،
ويقرن هذا الإشراف غالباً بـ مداومة سن تشريعات تكفل حماية كل من المتبع

والمستهلك وإنصافهما دون الإيجحاف بحقوق الوسطاء الضروريين . ومن أمثلة
ما تلقىءه أيضاً على كواهل المسؤولين في هذا الصدد تنظيم ورود السلع الزراعية
إلى الأسواق ، والعمل على زيادة الطلب على هذه السلع في الداخل والخارج
وحسن تصريف الإنتاج ، والحمد من كثرة تقلبات الأسعار والعمل على تحسينها .
كما تجحب زيادة الاهتمام بتوحيد الموارizen والمكافيل بالنسبة للسلع المختلفة والمحافظة
على خواص السلعة حتى تصل إلى المستهلك ، وإعداد وإذاعة أخبار السوق
بصورة تعمق فعها .

٥ - تشجيع الإنتاج والتسويق التعاونيين في الزراعة لإمكان الاستفادة
بزياد كل منهما في نطاقه الواسع ، كما يستحسن قيام جماعات تعاونية شرائية لتجار
التجزئة منعاً لاستغلال تجار الجملة لهم ، وضماناً لجودة مشترياتهم فيتشجع بين
المستهلكين جو من الاطمئنان إلى عدالة الأسعار وجودة السلع . أما الباعة المتجولون
فيجب تشديد الرقابة عليهم فيما يختص بنظافة مبيعاتهم وجودتها - النسائية - والحد
من كثرة مساومتهم كطريقة تقليدية لتحديد أسعار التجزئة لهذه المبيعات .

٦ - الاهتمام بالبحوث التسويقية كوسيلة فعالة لتحسين أساليب التسويق
الزراعي في مصر ، فقدرنا على إيجاد حلول مجده لمشاكلنا التسويقية من هونه
- في الواقع - بقدرنا على القيام بهذه البحوث متبعدين بها عمما قد يعترضها من
تضاؤل من أهميتها .

المراجع

- ١ - جريدة الأهرام بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٥ : اجتماعاً تعقدتها لجنة التسعيرة ص ٥ ، ١١ . ٨٣١
 - ٢ - شحاته (الدكتور زكي محمود) « التسويق الزراعي » : مذكرات روينيو - كلية زراعة جامعة الاسكندرية ١٩٥٥ .
 - ٣ - شحاته (الدكتور شحاته السيد) « التسويق الزراعي » : مذكرات روينيو (كتابه أولى) - كلية زراعة جامعة عين شمس ١٩٥٥ .
 - ٤ - مذكرات دراسية خاصة .
5. Brown (L.O.) : Marketing And Distribution Research, The Ronald Press Company, New York, 1949.
 6. Shepherd (G.S.) : Marketing Farm Products, The Iowa State College Press, 1947.
 7. Thomsen (F.L.) & Foote (R.J.), Agricultural Prices, Mc Graw - Hill Book Company, Inc., 1952.
 8. Waite (W.C.) & Trelogan (H.C.), Agricultural Market Prices, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1948.
 9. Whitney (F.L.), The Elements of Research, Prentice - Hall, Inc. New York, 1950 (3rd Printing).